وزارة الداخلية
الإدارة العامة للأمن العام
إدارة الحراسات العامة

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩م

لمزاولة الخدمات الأمنية الخاصة

و

القرارات الوزارية

المنفذة له

الطبعة الرابعة

وزارة الداخلية
الأمن العام

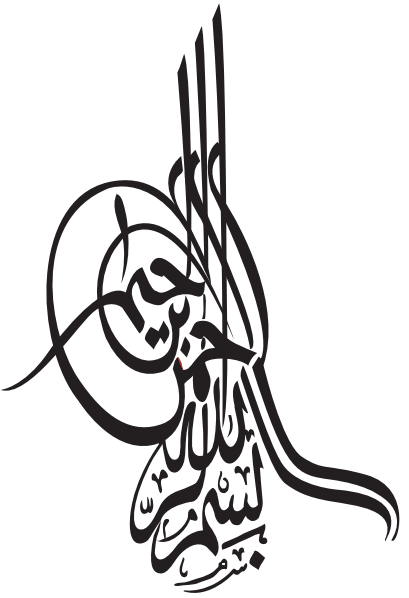
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
الأمن العام

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩

بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة

نحن تميم بن حمد آل ثاني نائب أمير دولة قطر،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤، والقوانين المعدلة له، وعلى قانون الاتصالات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٦، وعلى اقتراح وزير الداخلية،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى،

قررنا القانون الآتي:

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

الوزارة	:	وزارة الداخلية.
الوزير	:	وزير الداخلية.
السلطة المرخصة	:	الجهة المختصة بالوزارة، والتي يحددها الوزير.
الخدمات الأمنية الخاصة	:	خدمات حراسة وحماية المنشآت أو الأفراد، وغيرها من الخدمات التي يحددها الوزير.
شركات الخدمات الأمنية الخاصة	:	الشركات المرخص لها بمزاولة الخدمات الأمنية الخاصة، وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (٢)

لا يجوز مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة إلا لشركات الخدمات الأمنية الخاصة، بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المرخصة، وفقاً لأحكام هذا القانون.

ويحدد الترخيص الخدمة أو الخدمات التي يتم الترخيص بها.

مادة (٣)

لا يجوز أن يتضمن غرض الشركة، المرخص لها وفقاً لأحكام هذا القانون، أي غرض آخر بخلاف مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة.

مادة (٤)

يشترط لمنح ترخيص مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة ما يلي:

١- أن تكون الشركة قطرية، وأن يكون جميع ملاكها من القطريين.

٢- أن يكون ملاك الشركة حسني السيرة والسلوك.

٣- ألا يكون قد سبق الحكم نهائياً على أي من ملاك الشركة بعقوبة جناية، أو في جريمة من الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره.

مادة (٥)

يقدم طلب ترخيص مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة، من صاحب الشأن أو من يمثله قانوناً، للسلطة المرخصة، على النموذج المعد لذلك مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له.

وعلى السلطة المرخصة البت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه إليها، ويعتبر مضي هذه المدة دون رد رفضاً ضمنياً للطلب.

ولذوي الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بقرار الرفض، بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، أو من تاريخ الرفض الضمني، التظلم للوزير.

ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويكون قراره نهائياً.

مادة (٦)

يصدر الترخيص لمدة ثلاث سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ صدوره، ويجوز تجديده لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

مادة (٧)

لا يجوز تسجيل شركات الخدمات الأمنية الخاصة قبل الحصول على موافقة مسبقة من الوزير.

مادة (٨)

لا يجوز نقل ملكية شركة الخدمات الأمنية الخاصة كلياً أو جزئياً أو إجراء أي تصرف بشأنها، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الوزير.

مادة (٩)

يجب أن يكون المدير المسؤول عن إدارة شركة الخدمات الأمنية الخاصة من الضباط القطريين، ممن سبق لهم الخدمة بقوة الشرطة أو بالقوات المسلحة القطرية أو بأي من الجهات العسكرية الأخرى.

ويجوز للوزير استثناء بعض الشركات من هذا الشرط، وفقاً للأسباب التي يقدرها لكل حالة.

مادة (١٠)

يحدد بقرار من الوزير الحد الأدنى لعدد الأفراد المستخدمين في شركة الخدمات الأمنية الخاصة، لمزاولة الخدمات الأمنية الخاصة، والوسائل والأدوات والمهمات، وغيرها من المستلزمات التي يجب أن تتوفر لدى الشركة، وذلك وفقاً للخدمة أو الخدمات الأمنية المرخص بها.

مادة (١١)

يشترط في فرد الخدمة الأمنية الخاصة ما يلي:

١- ألا يقل عمره عن ثماني عشرة سنة ميلادية.

٢- أن يكون حسن السيرة والسلوك.

٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائياً بعقوبة الحبس لمدة تزيد على ستة أشهر ولو كان قد رد إليه اعتباره، أو في جريمة من الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة.

وعلى غير القطري تقديم صحيفة حالته الجنائية، بما يثبت خلو سجله من الجرائم، على أن تكون الصحيفة موثقة من السفارة القطرية بدولته.

٤- أن يجتاز الفحص الطبي، الذي يحدده الوزير، بناءً على اقتراح اللجنة الطبية بالوزارة.

٥- أن يجتاز دورة تدريبية بأحد مراكز التدريب المعتمدة التي تحددها السلطة المرخصة، ويستثنى من هذا الشرط، من سبق له الخدمة بقوة الشرطة أو القوات المسلحة القطرية أو بأي من الأجهزة الأمنية الأخرى في الدولة.

مادة (١٢)

تتحدد العلاقة بين شركة الخدمات الأمنية الخاصة وطالب الخدمة، وفقاً للعقد المبرم بينهما، ويخضع هذا العقد لموافقة السلطة المرخصة.

وتباشر شركة الخدمات الأمنية الخاصة أعمالها في حدود المكان أو المنشأة المتعاقد على تقديم الخدمات الأمنية لها، ولا يمتد عملها خارج نطاق المكان أو المنشأة إلا إذا كانت طبيعة أو نوع الخدمة تقتضي ذلك.

ويجوز للسلطة المرخصة وضع عقود نموذجية للخدمات الأمنية الخاصة، للاسترشاد بها والتعاقد على أساسها.

مادة (١٣)

يجب على أفراد الخدمة الأمنية الخاصة أداء أعمالهم، وفقاً لما تقرره التشريعات النافذة بالدولة، وفي حدود الخدمات المتعاقد عليها، وعليهم الاستعانة بأفراد الشرطة وتقديم المعلومات والمساعدة لهم والتعاون معهم عند الضرورة.

مادة (١٤)

لشركات الخدمات الأمنية الخاصة، تحت إشراف ورقابة السلطة المرخصة، استعمال أجهزة اتصال لاسلكية على ترددات خاصة بها، بما لا يتعارض مع متطلبات الأمن العام، وذلك بعد الحصول على الترخيص اللازم، وفقاً لأحكام قانون الاتصالات المشار إليه.

مادة (١٥)

يجوز لشركات الخدمات الأمنية الخاصة استئجار الأسلحة النارية وذخائرها من الوزارة، في كل حالة على حدة، بترخيص من الوزير، تحدد فيه شروط وضوابط الاستئجار، وأحوال حفظ الأسلحة النارية وذخائرها وميعاد إعادتها للوزارة.

كما يجوز لتلك الشركات شراء الأسلحة النارية وذخائرها أو استيرادها عن طريق الجهات المرخص لها، بموجب ترخيص من الوزير، تحدد فيه أنواع وكميات الأسلحة والذخائر ومدة سريان الترخيص.

ويكون مدير الشركة مسؤولاً عن حفظ الأسلحة النارية وذخائرها في مكان آمن، توافق عليه السلطة المرخصة.

مادة (١٦)

يحظر على أفراد الخدمات الأمنية الخاصة، حمل الأسلحة النارية أو إجراء أي تغيير في أجزائها، بغير ترخيص من الوزير.

ويصدر بضوابط حمل واستعمال الأسلحة النارية وذخائرها وحفظها والتفتيش عليها، قرار من الوزير.

ويحدد الوزير ضوابط استعمال أدوات ووسائل ومهمات الحراسة الأخرى.

مادة (١٧)

يجب أن يكون لكل شركة خدمات أمنية خاصة، شعار مميز لها مطبوع عليه بشكل ظاهر عبارة «شركة خدمة أمنية خاصة» وزي خاص، وبطاقات إثبات شخصية خاصة بها، ويكون كل ذلك معتمداً من السلطة المرخصة. ويتعين ألا يكون الزي مشابهاً لزي قوة الشرطة أو القوات المسلحة القطرية أو أي من الجهات العسكرية الأخرى.

مادة (١٨)

تخضع شركات الخدمات الأمنية الخاصة للرقابة والتفتيش من قبل السلطة المرخصة بالكيفية التي تراها مناسبة.

ويجب على شركة الخدمات الأمنية الخاصة تقديم المعلومات ذات الطابع الأمني التي قد تحصل عليها أثناء مزاولة نشاطها إلى الوزارة.

وعلى تلك الشركات تقديم ما تطلبه السلطة المرخصة من معلومات أو بيانات.

مادة (١٩)

لا يجوز لشركات الخدمات الأمنية الخاصة التدخل في أي نزاع يحدث بين المنشأة المتعاقد معها والعاملين بها، ولا يحول ذلك دون حماية المنشأة أو ممتلكاتها أو الأفراد العاملين بها أو المتعاملين معها من أي اعتداء يقع من هؤلاء العاملين.

مادة (٢٠)

يجوز بقرار من الوزير إلغاء الترخيص أو وقفه بصفة مؤقتة، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو إذا ارتكبت الشركة أي مخالفة لأحكام هذا القانون، ويترتب على إلغاء الترخيص شطب الشركة من السجل التجاري.

ويجوز لذوي الشأن التظلم من قرار الوزير إلى رئيس مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويعتبر فوات هذا الميعاد رفضاً ضمنياً للتظلم.

كما يجوز بقرار من الوزير، ولمقتضيات المصلحة العامة، إلغاء ترخيص حمل السلاح الناري لأفراد الخدمات الأمنية الخاصة.

مادة (٢١)

لا يجوز لشركات الخدمات الأمنية الخاصة أو غيرها من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إنشاء مراكز تدريب أمنية خاصة أو تقديم استشارات أمنية، إلا بموجب ترخيص من السلطة المرخصة، وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير.

مادة (٢٢)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة، وبالغرامة التي لا تقل عن (٢٠٠٠٠) عشرين ألف ريال ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أي من أحكام المواد (٢/فقرة أولى)، (٨)، (٩/فقرة أولى)، (١٣)، (١٤)، (١٥/ فقرة أولى)، (١٦/فقرة أولى)، (١٧)، (١٨/ فقرة ثانية وثالثة)، (١٩)، (٢١) من هذا القانون.

وللمحكمة أن تحكم، فضلاً عن العقوبة المقررة، بوقف الترخيص لمدة لا تجاوز سنة أو بإلغائه.

وتضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى في حالة العود. ويعتبر المتهم عائداً إذا ارتكب جريمة مماثلة خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكومة بها أو سقوطها بمضي المدة.

مادة (٢٣)

على شركات الخدمات الأمنية الخاصة، القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون، توفيق أوضاعها بما يتفق وأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به.

مادة (٢٤)

يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، بما في ذلك تحديد رسوم التراخيص المنصوص عليها فيه.

مادة (٢٥)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. وينشر في الجريدة الرسمية.

تميم بن حمد آل ثاني

نائب أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١ / ١١ / ١٤٣٠هـ
الموافق : ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٩م

قرار وزير الداخلية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩

بتحديد الجهة المختصة بتنفيذ

قانون تنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة

وزير الداخلية،

بعد الإطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة،

وعلى الأمر الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ بتكليف وزير الدولة للشئون الداخلية بالتوقيع على بعض القرارات الوزارية، وعلى القرار الأميري رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩ بتعيين اختصاصات الوزارات،

قرر ما يلي:

مادة (١)

دون الإخلال بأحكام المادة (٢) من هذا القرار، تكون إدارة الحراسات العامة هي الجهة المختصة بتنفيذ قانون تنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة والقرارات المنفذة له.

مادة (٢)

تكون الإدارة العامة للأمن العام هي السلطة المرخصة المنصوص عليها في المواد ٢، ٥/الفقرة الثانية، ١١/البند الخامس ١٢ ، ١٧، ٢١ من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه.

مادة (٣)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة (٤)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به اعتباراً من تاريخ سريان القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه.

قرار وزير الداخلية رقم (٤) لسنة ٢٠١١
بضوابط حمل واستعمال أفراد شركات الخدمات الأمنية الخاصة للأسلحة النارية وذخائرها وحفظها والتفتيش عليها

وزير الدولة للشئون الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٩ بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات،

وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي (١٧) لعام ٢٠٠٦ المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٠٥/١٠م،

قرر ما يلي:

مادة (١)

يجب على شركات الخدمات الأمنية الخاصة، تدريب أفراد الخدمات الأمنية الخاصة، الذين يرخص لهم بحمل الأسلحة النارية وذخائرها واستعمالها، تدريباً نظرياً وعملياً دورياً كافيا عن أحوال وكيفية استعمال الأسلحة النارية وذخائرها المسلمة إليهم حفظها.

ويتم التدريب في معهد تدريب الشرطة، أو في الجهة التي تعتمدها السلطة المرخصة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يحمل أفراد الخدمة الأمنية الخاصة الذين رخص لهم بحمل السلاح الناري، رخصة سارية المفعول تصدر من السلطة المختصة.

مادة (٢)

لا يجوز لأفراد الخدمة الأمنية الخاصة المرخص لهم بحمل السلاح الناري، حمله أو استعماله في غير أوقات وأماكن خدمتهم.

مادة (٣)

لا يجوز لأفراد الخدمة الأمنية الخاصة، استعمال الأسلحة النارية إلا في الحالات التي يتوافر فيها حق الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادتين (٤٩) و (٥٠) من قانون العقوبات.

مادة (٤)

يجب على فرد الخدمة الأمنية الخاصة عدم البدء في إطلاق النار إلا بعد اتباع الإجراءات التالية :

١- توجيه إنذار شفوي بصوت مسموع، باستخدام السلاح الناري، في حالة عدم التوقف عن التعدي أو المقاومة.

٢- إطلاق عيار ناري في الفضاء، في حالة تعذر إيصال الإنذار الشفوي إلى سمع الشخص المعتدي أو المقاوم.

وفي جميع الأحوال يتعين أن يكون إطلاق النار، بناءً على أمر صريح من قائد القوة، إن وجد، وفي اتجاه الساق.

مادة (٥)

لا يجوز لفرد الخدمة الأمنية الخاصة إطلاق النار إلا عند الضرورة القصوى،

وبشرط أن يكون هو الوسيلة الوحيدة لمنع التعدي، أو المقاومة، وبالقدر اللازم لتحقيق الغرض وتنفيذ الواجبات، وبعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى المتاحة.

مادة (٦)

على مدير الشركة المرخص لها بتقديم خدمات أمنية خاصة في كل حالة استعمال للسلاح الناري، إعداد تقرير وافٍ في هذا الشأن يقدم إلى السلطة المرخصة، خلال فترة لا تجاوز ست ساعاتٍ من وقت حصول الواقعة.

مادة (٧)

في حالة فقد السلاح الناري أو الذخيرة أو سرقة أو الشروع في سرقة أي منهما، يجب على فرد الخدمة الأمنية الخاصة المسلم إليه السلاح الناري أو الذخيرة إبلاغ أقرب مركز شرطة بذلك، وعلى مدير الشركة تقديم تقرير واف في هذا الشأن، إلى السلطة المرخصة، خلال فترة لاتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت حصول الواقعة.

مادة (٨)

على مدير الشركة المرخص لها بتقديم الخدمات الأمنية الخاصة، إبلاغ السلطة المرخصة، بما يلي:

١- انتهاء خدمة أي من أفراد الخدمة المرخص لهم بحمل سلاح ناري.

٢- رغبة الشركة في عدم تكليف فرد الخدمة بحمل السلاح الناري.

٣- إصابة فرد الخدمة بعارض صحي أو نفسي، يحول دون استمراره في حمل السلاح الناري.

مادة (٩)

تمسك الشركة المرخص لها بتقديم الخدمات الأمنية الخاصة، دفاتر منتظمة توضح فيها، بصفة يومية، أسماء أفراد الخدمة المسلم إليهم الأسلحة النارية والذخائر، وبيان تلك الأسلحة وكمية الذخيرة، وساعة وتاريخ صرفها وإعادتها للحفظ، وبيان ما استعمل منها، وأي بيانات أخرى ضرورية.

مادة (١٠)

لموظفي السلطة المرخصة، الدخول في أي وقت إلى مقار الشركات الأمنية الخاصة لمراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بالأسلحة النارية وذخائرها، وأماكن حفظها، وجردها للتأكد من التزام الشركة بأحكام القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩م المشار إليه وهذا القرار، ورفع تقرير بذلك إلى وزير الداخلية أو من يفوضه، مشفوعاً بالتوصيات المناسبة.

مادة (١١)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. وينشر في الجريدة الرسمية.

عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

وزير الدولة للشئون الداخلية

صدر بتاريخ : ١٤٣٢/٠٨/١٣هـ

الموافق : ٢٠١١/٠٧/١٤م

قرار وزير الداخلية رقم (٧) لسنة ٢٠١٢
بتحديد الخدمات الأمنية الخاصة وضوابط ترخيص شركات الخدمات الأمنية الخاصة وتنظيم عملها

وزير الداخلية،

بعد الإطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي الخامس لعام ٢٠١١، المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٢/٢م،

قرر ما يلي:

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار، تكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

الوزارة	**:**	**وزارة الداخلية.**
الوزير	**:**	**وزير الداخلية.**
السلطة المرخصة	**:**	**الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة.**
الشركة	**:**	**شركة الخدمات الأمنية الخاصة.**
الأموال	**:**	**الأموال والأشياء الثمينة والأوراق والسندات المالية القابلة للتداول.**

خدمة نقل الأموال	:	خدمة أمنية لنقل الأموال
الخدمات المساندة للبنوك	:	نشاط تجاري مساعد لنشاط المصرف فيما يتعلق بالخدمات المحاسبية وخدمات الصرافة، وبرمجة وصيانة وإدارة وتعبئة الصرافات الآلية، والتحصيل النقدي من العملاء، والإيداع في البنوك، وحفظ الوثائق الخاصة بالبنوك.
خدمة مركز النقد:	:	خدمة أمنية لاستقبال وعد وتخزين وحفظ الأموال.
مركبة نقل الأموال	:	المركبة المعدة لنقل الأموال، والمطابقة للمواصفات والشروط المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القرار.
أجهزة المراقبة الأمنية	:	أي جهاز معد لنقل وتسجيل الصور بهدف مراقبة الحالات الأمنية.
نظام المراقبة الأمني	:	أي نظام تقني يحتوي على أجهزة مراقبة أمنية متعددة بهدف التغطية الأمنية لمنطقة محددة.
حارس أمن نقل الأموال	:	الموظف الذي يقوم بالحراسة أو الإدارة أو الإشراف على نقل الأموال.
موظف أمن	:	الفرد الذي يقوم بعمل أمني إداري في الشركة.
حارس أمن	:	الفرد الذي يباشر العمل الأمني في حدود الخدمات الأمنية التي تقدمها الشركة.

المنطقة الآمنة : **إدارات ومراكز الشرطة، ومقر السلطة المرخصة، ومصرف قطر المركزي، والبنوك وغيرها من المناطق التي تحددها السلطة المرخصة.**

الصندوق الأسود : **جهاز تسجيل يوضع داخل صندوق مصنوع من مواد صلبة يوضع بمركبة نقل الأموال، لتسجيل سرعة المركبة وتسجيل المكالمات اللاسلكية التي تتم بين غرفة القيادة بالمركبة ومركز المراقبة بالوزارة.**

مادة (٢)

تحدد الخدمات الأمنية الخاصة، التي يتم الترخيص بها، على النحو التالي :

١- أعمال الحراسة والخدمات الأمنية.

٢- الخدمات المساندة للبنوك.

٣- خدمة نقل الأموال.

٤- خدمة مركز النقد.

٥- تصنيع كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

٦- تجارة كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

٧- استيراد كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

٨- تركيب وتشغيل وصيانة كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

مادة (٣)

يُقدم طلب ترخيص مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة مشفوعاً بالمستندات التالية:

١- ملف تعريفي وخطة عمل للشركة، وفقاً للمتطلبات التي تحددها السلطة المرخصة.

٢- صورة السجل التجاري للشركة.

٣- صورة ضوئية من البطاقة الشخصية أو جواز السفر، وصورة شخصية، والسيرة الذاتية متضمنة المؤهلات الدراسية والخبرات الأمنية، لجميع ملاك الشركة.

٤- شهادة حسن سير وسلوك لجميع ملاك الشركة.

مادة (٤)

تلتزم الشركة بالخدمة المرخص بها، وعليها الاحتفاظ بالرخصة في مقرها، ووضعها في مكان بارز به.

مادة (٥)

على مالك الشركة أو ممثلها القانوني، أن يبلغ السلطة المرخصة، خلال سبعة أيام، من تاريخ التغيير في عنوان أو مقر الشركة.

مادة (٦)

لا يجوز للشركة التعامل مع السلطة المرخصة إلا من خلال المدراء والمشرفين المعتمدين من قبل السلطة المرخصة.

مادة (٧)

لا يجوز للشركة، عند الإعلان عن خدماتها، استخدام أي من المسميات أو المصطلحات ذات الصلة بالأجهزة الأمنية وعلى الأخص ما يلي:

١- شرطة.

٢- مباحث.

٣- تحريات.

٤- ضابط.

٥- ضابط شرطة.

مادة (٨)

مع مراعاة حكم المادة (١٢) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه، يجوز للشركة المرخص لها، العمل في جميع مناطق الدولة، على أن تستوفي الإجراءات والمتطلبات المقررة في أجهزة الدولة الأخرى، بما في ذلك موافقة مصرف قطر المركزي، بالنسبة للخدمات الأمنية الخاصة بمركز النقد.

مادة (٩)

يجب على الشركة وضع عبارة «شركة خدمة أمنية خاصة»، مضافاً على اسم الشركة وشعارها وعنوانها ورقم هاتفها، على المركبات المستخدمة في تقديم خدماتها.

مادة (١٠)

يجب أن تتوافر في مقر الشركة التي تزاول خدمة مركز النقد، أو خدمة نقل الأموال، التجهيزات التالية :

١- مكاتب الإدارة.

٢- غرفة تحكم مجهزة بوسائل المراقبة والاتصال، وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.

٣- منطقة آمنة لاستقبال المركبات.

٤- خزانة مصفحة مطابقة للمواصفات المعتمدة من مصرف قطر المركزي.

وتتولى السلطة المرخصة مراجعة تلك التجهيزات واعتمادها.

مادة (١١)

تلتزم الشركة المرخص لها بخدمة نقل الأموال بما يلي:

١- موافاة إدارة العمليات بالوزارة يومياً، قبل الساعة الثامنة صباحاً، بتقرير عن جميع تحركات مركباتها التي تعمل في نقل الأموال والطرق التي تسلكها إلى الجهات المقصودة، وفقاً للنموذج المعد لذلك.

٢- استخدام صناديق نقل الأموال المعتمدة من قبل السلطة المرخصة دون غيرها.

٣- إبلاغ السلطة المرخصة هاتفياً، عند وقوع أي حادث أو عطل للمركبة، ويبين في هذا البلاغ قيمة المبلغ الموجود بالمركبة ومكان توقفها، على أن ترسل خلال (٢٤) أربع وعشرين ساعة تقريراً مكتوباً بتفاصيل الحادث للسلطة المرخصة.

٤- إبلاغ السلطة المرخصة أو مفوضها هاتفياً، فور وجود حالة اشتباه في التعدي على المركبة أو تعرضها لأي خطر، وعند الانتهاء من المهمة.

مادة (١٢)

يجب أن تتوافر في المركبات، التي تستخدمها الشركة في عمليات نقل الأموال، الشروط والمواصفات التالية :

١- أن تكون المركبة مصفحة من جميع الجهات، لمقاومة أي هجوم محتمل، أو أي طارئ، أو أي حريق، بحيث لا تقل درجة التصفيح عن مستوى (G2)، وفقاً للمعايير البريطانية (BS ٥٠٥١) أو ما يعادلها.

٢- أن تكون مقسمة من الداخل، إلى قسمين على الأقل.

٣- أن يكون لها باب واحد على الأقل للدخول والخروج منه، مع وجود فتحة للإخلاء في سقف المركبة من الأمام أو الخلف، بالإضافة إلى أبواب السائق والطاقم.

٤- أن تكون مجهزة بشكل يتيح للحارس رؤية كاملة خارجها، أي بزاوية مقدارها (ثلاثمائة وستون) درجة.

٥- أن تكون مزودة بكاميرات أمامية وخلفية وداخلية لتصوير وتسجيل جميع ما يتم داخلها وخارجها.

٦- أن تكون مزودة بجهاز يسمح للشركة بالمراقبة والتتبع المباشر والمستمر لموقع المركبة.

٧- أن تكون مزودة بأجهزة اتصال تسمح للطاقم الموجود بداخلها من الاتصال بالشركة في حالة الطوارئ.

٨- أن تكون مزودة بأجهزة إنذار وتنبيه لاستخدامها عند وقوع اعتداء عليها.

٩- أن تكون مزودة بمعدات للطوارئ لمواجهة أعطالها المفاجئة.

١٠- أن يجهز كل قسم داخلي من المركبة بأجهزة تكييف الهواء ومقاعد ملائمة وأحزمة أمان لكل أفراد الطاقم بمن فيهم حارس الأمن.

١١- أن تكون مزودة بصندوق أسود.

١٢- أن تجتاز اختبار الفحص الأمني بنجاح.

١٣- أن تحصل على رخصة تسيير من إدارة المرور.

١٤- أية مواصفات أخرى تقررها السلطة المرخصة.

وتتولى السلطة المرخصة فحص ومراجعة تلك التجهيزات واعتمادها بعد التأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات.

مادة (١٣)

يكون الحد الأدنى من الموظفين المؤهلين لشغل الوظائف لكل شركة على النحو التالي :

أولاً : شركة أعمال الحراسة والخدمات الأمنية:

- **مدير إداري.**
- **مدير تنفيذي.**
- **مدير أمن.**
- **مدير عمليات.**
- **مشرف حرس.**
- **مسئوول مناوبة**
- **موظف أمن**
- **حارس أمن**
- **سائق**

ثانياً : شركة الخدمات المساندة للبنوك:

- **مدير إداري.**
- **مدير تنفيذي.**

- مشرف حرس.
- صراف.
- محاسب.
- أمين صندوق إلكتروني.
- مهندس أقفال (Kaba Lock Engineer).
- فني أجهزة اتصالات.
- حارس أمن.

ثالثاً : شركة خدمة نقل الأموال :

- مدير إداري
- مدير أسطول.
- فني أجهزة اتصالات.
- فني أجهزة مراقبة أمنية.
- محاسب
- ثلاث حراس أمن نقل الأموال لكل مركبة.
- سائق.

رابعاً : شركة خدمة مركز النقد.

- مدير إداري.
- مدير عمليات.
- مدير إداري
- أربعة أمناء خزانة
- محاسب
- فني أجهزة اتصالات.

- فني أجهزة مراقبة أمنية.
- ثمانية حراس أمن.

خامساً : شركة تصنيع كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية:
- مدير تنفيذي.
- خبير أنظمة مراقبة أمنية.
- مهندس أنظمة مراقبة أمنية.
- فني أنظمة مراقبة فنية.

سادساً : شركة تجارة كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية:
- مدير تنفيذي.
- مهندس أنظمة مراقبة أمنية.

سابعاً : شركة إستيراد كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.
- مدير تنفيذي.
- مهندس أنظمة مراقبة أمنية.

ثامناً : شركة تركيب وتشغيل وصيانة كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية:
- مدير تنفيذي.
- مهندس أنظمة مراقبة أمنية
- فني أنظمة مراقبة فنية.

مادة (١٤)

مع مراعاة الشروط الواردة في المادة (١١) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه، يجب أن تتوافر فيمن يعين بإحدى الوظائف التالية، الشروط

الموضحة قرين كل منها:

أولاً : وظيفة مدير إداري :

١- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، على الأقل.

٢- ألا تقل خبرته الأمنية في مجال الشرطة أو الأمن أو القوات المسلحة عن خمسة عشر سنة، أو عشر سنوات لمن كان حاصلاً على مؤهل جامعي.

٣- إجادة اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

ثانياً : وظيفة خبير أنظمة مراقبة أمنية:

١- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي، أو ما يعادله، على الأقل، في الهندسة أو العلوم، في أحد التخصصات التالية (الإلكترونيات - حاسب آلي - الاتصالات).

٢- ألا تقل خبرته في مجال التخصص عن عشر سنوات، منها ثلاث سنوات على الأقل داخل الدولة.

٣- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية أو إحداهما على الأقل.

ثالثاً : وظيفة مهندس أنظمة مراقبة أمنية:

١- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي، أو ما يعادله، على الأقل، في الهندسة أو العلوم، في أحد التخصصات التالية (الإلكترونيات - حاسب الآلي - الاتصالات).

٢- ألا تقل خبرته في مجال التخصص عن خمس سنوات.

٣- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

رابعاً : وظيفة فني أنظمة مراقبة أمنية:

١- أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية ومؤهل دبلوم في المجال التقني، أو ما يعادله، على الأقل.

٢- ألا تقل خبرته في مجال التخصص عن سنتين، أو لديه شهادة من مركز تدريب فني معترف به.

٣- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

خامساً : وظيفة مشرف حرس:

١- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها، على الأقل:

٢- ألا تقل خبرته الأمنية في مجال الشرطة أو الأمن أو القوات المسلحة، عن خمس سنوات، منها سنتان على الأقل داخل الدولة.

٣- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

سادساً : وظيفة حارس أمن:

١- أن يكون حاصلاً على مؤهل دراسي مقبول من السلطة المرخصة.

٢- ألا تقل خبرته الأمنية في مجال الشرطة أو الأمن أو القوات المسلحة، عن سنتين، أو لديه شهادة من مركز تدريب أمني معتمد من السلطة المرخصة.

سابعاً : وظيفة حارس أمن نقل أموال:

١- أن يكون حاصلاً على مؤهل دارسي مقبول من السلطة المرخصة.

٢- ألا تقل خبرته الأمنية في مجال الشرطة أو الأمن أو القوات المسلحة عن سنتين، أو لديه شهادة من مركز تدريب أمني معتمد من السلطة المرخصة.

٣- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

٤- ألا يقل طوله عن مائة وستين سم.

٥- أن يجتاز دورة أمنية تخصصيه في مجال نقل الأموال، تشتمل على متطلبات خدمة نقل الأموال ومتطلبات خدمة مركز النقد.

ثامناً : موظف أمن:

١- أن يكون حاصلاً على شهادة ثانوية عامة أو ما يعادلها، على الأقل.

٢- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما على الأقل.

مادة (١٥)

يجوز للشركة تعيين حارس أمن مؤقت، دون أن يكون على كفالتها، بعد موافقة السلطة المرخصة، على أن يراعي ما يلي:

١- تقديم شهادة عدم ممانعة من الكفيل للإعارة أو العمل بعض الوقت، وفقاً للقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وكفالتهم.

٢- أن تتوافر فيه جميع الشروط الخاصة بحارس الأمن، المنصوص عليها في البند «سادساً» من المادة السابقة.

٣- أن تتم الاستعانة به في تأمين المهرجانات وفعاليات المعارض فقط ولفترة إقامتها.

مادة (١٦)

يجب على الشركة أن توفر لحارس الأمن الأدوات التالية:

١- زي خاص، يطبع عليه شعار الشركة المميز، ويكتب عليه من الأمام والخلف، وبالحجم الذي تحدده السلطة المرخصة، اسم الشركة وكلمة «أمن» باللغتين العربية والإنجليزية.

٢- بطاقة إثبات الشخصية الصادرة من الشركة.

٣- وسيلة اتصال.

٤- عدد (٢) قلم على الأقل.

٥- دفتر صغير لتسجيل الملاحظات.

٦- أي تجهيزات أخرى تقررها السلطة المرخصة.

مادة (١٧)

يجوز لحارس الأمن، بموافقة السلطة المرخصة، حمل واستعمال الهراوة أو العصا التي لا يزيد طولها على أربع وعشرين بوصة أو ستين سم، بالإضافة إلى أدوات التقييد، بشرط أن يكون متدرباً عليها ومزوداً بها من الشركة.

مادة (١٨)

إذا ألغي الترخيص أو لم يجدد، يتعين على الشركة إنهاء جميع عقودها المتعلقة بالخدمات الأمنية الملغاة، وابلاغ المتعاقدين معها وتعديل الأوضاع القانونية لجميع موظفيها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنهاء النشاط خلال ستين يوماً من تاريخ الإلغاء أو عدم التجديد.

مادة (١٩)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. وينشر في الجريدة الرسمية.

عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

وزير الـــدولة للشـــؤون الداخليـــة

صدر في : ١٤٣٤/٠١/١٥هـ

الموافـق : ٢٠١٢/١١/٢٩م

قرار وزير الداخلية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢
بشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء مراكز تدريب أمنية خاصة وتقديم استشارات أمنية وتنظيم عملها

وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي الخامس لعام ٢٠١١ المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٢/٢،

قرر ما يلي:

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القرار تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

الوزارة : وزارة الداخلية.

السلطة المرخصة : الوحدة الإدارية المختصة بالوزارة.

مركز التدريب : معهد أو مركز تدريب أمني خاص معتمد من السلطة المرخصة.

الاستشارات الأمنية : تقديم المشورة والرأي الفني في مجال الخدمات الأمنية بما لا يتعارض مع القوانين النافذة.

مادة (٢)

يشترط لمنح ترخيص مركز تدريب أو تقديم الاستشارات الأمنية ما يلي:

١- أن تكون الشركة قطرية، وأن يكون جميع الشركاء فيها قطريين.

٢- أن يكون جميع الشركاء في الشركة حسني السيرة والسلوك.

٣- ألا يكون قد سبق الحكم نهائياً على أي من الشركاء في الشركة بعقوبة جنائية أو في جريمة من الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رُد إليه اعتباره.

مادة (٣)

يقدم طلب الترخيص لمزاولة أعمال مركز التدريب أو تقديم استشارات أمنية، من صاحب الشأن أو من يمثله قانوناً، للسلطة المرخصة، على النموذج المعد لهذا الغرض مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له، بناء على المتطلبات التي تحددها السلطة المرخصة، بما في ذلك ملف تعريفي وخطة عمل لمركز التدريب أو تقديم الاستشارات الأمنية.

وعلى السلطة المرخصة البت في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه إليها، ويعتبر مضي هذه المدة دون رد رفضاً ضمنياً للطلب.

ولذوي الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بقرار الرفض، بأي وسيلة تفيد العلم، أو من تاريخ الرفض الضمني، التظلم للوزير.

ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، ويكون قراره نهائياً.

مادة (٤)

يصدر الترخيص لمدة ثلاث سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ صدوره، ويجوز تجديده لمدة أو مدد أخرى مماثلة.

مادة (٥)

يشترط فيمن يعمل في مجال الاستشارات الأمنية ما يلي:

١- أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية العامة أو الدبلوم، أو ما يعادلها، على الأقل.

٢- أن تكون لديه خبرة لاتقل عن خمس عشرة سنة في المجال الأمني، أو حاصلاً على شهادة جامعية ولديه خبرة لاتقل عن ثمان سنوات، أو حاصلاً على شهادة الماجستير ولديه خبرة لاتقل عن خمس سنوات.

٣- ألا يكون قد فصل تأديبياً من الخدمة في إحدى الجهات الحكومية.

مادة (٦)

يشترط فيمن يعمل في مركز التدريب ما يلي:

١- ألا يقل عمره عن ست وعشرين سنة.

٢- أن يكون حاصلاً على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على الاقل.

٣- ألا تقل خبرته الأمنية في مجال الشرطة أو الأمن أو القوات المسلحة عن خمس سنوات.

٤- أن يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، أو إحداهما.

٥- ألا تقل خبرته التدريبية عن سنتين.

مادة (٧)

يتعين أن يضم مركز تقديم الاستشارات الأمنية عدداً كافياً من الخبراء المؤهلين.

كما يجب أن يكون للمركز، مقر مناسب، تتوافر فيه مكاتب كافية للموظفين، والأجهزة اللازمة لمباشرة أعمالهم.

مادة (٨)

يجب أن تتوافر في مقر مركز التدريب ما يلي:

١- مكاتب كافية للإدارة والمدربين.

٢- قاعات دراسية، وقاعات للتدريبات الميدانية، وقاعات اختبارات مستقلة، على أن تكون القاعات المذكورة كافية لعدد المتدربين، ومكيفة ومؤثثة بالقدر اللازم وفقاً لأغراضها.

٣- دورات مياه وأماكن استراحة للجنسين.

٤- غرفة إسعافات أولية مجهزة بالكامل، وبها مسعف مؤهل.

٥- أية مرافق أخرى يتطلبها عمل المركز.

ويخضع المقر للفحص والمعاينة، في أي وقت، من السلطة المرخصة.

مادة (٩)

يجب على مركز التدريب مراعاة ما يلي:

١- استخدام المواد التدريبية المعتمدة من السلطة المرخصة.

٢- توفير الوسائل والمواد التعليمية للتدريب.

٣- عقد التدريب والاختبارات باللغة العربية، ويجوز عقدها بلغات أخرى لغير

الناطقين بها.

٤- ألا يزيد عدد المتدربين في أي فصل على خمسة وعشرين متدرباً، بحيث تكون المسافة الفاصلة بين كل متدرب والآخر بمقدار قدمين على الأقل من كل اتجاه.

٥- ألا تقل مدة الدورة الأساسية عن أربعين ساعة، ويتم تنفيذها خلال أربعة أسابيع.

٦- ألا تقل مدة الدورة المعتمدة لتجديد رخصة فرد الخدمة الأمنية عن ست عشرة ساعة، ويتم تنفيذها في يومين متتاليين.

٧- ألا يزيد اليوم التدريبي على ثمان ساعات، ولا تقل الساعة التدريبية عن خمس وأربعين دقيقة ويحصل المتدرب على استراحة لمدة خمس عشرة دقيقة كل ساعتين تدريبيتين، وعلى أربعين دقيقة لتناول وجبة الغداء أو العشاء.

٨- ألا يعقد أي تدريب خارج مباني المنشأة المعتمدة، إلا بموافقة كتابية من السلطة المرخصة.

مادة (١٠)

يجب أن يتضمن منهج الدورة التدريبية، في مركز التدريب، تدريس المواد المتعلقة بالجوانب الأمنية والمواد المناسبة وبصفة خاصة المواد التالية:

١- قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية.

٢- قانون تنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة، والقرارات المنفذة له.

٣- كتابة التقارير (نظرياً وتطبيقياً).

٤- أمن المنشآت (نظرياً وتطبيقياً).

٥- الإسعافات الأولية.

٦- الإطفاء والدفاع المدني.

٧- أخلاقيات العمل الأمني.

٨- خدمات نقل وتخزين الأموال.

٩- التربية البدنية، والرماية.

١٠- أي مواد أخرى تحددها السلطة المرخصة.

مادة (١١)

يعقد مركز التدريب لكل متدرب اختباراً واحداً على الأقل، في مواد الدورة المعتمدة، على ألا تقل درجات النجاح عن سبعين في المائة في الاختبار.

ويمنح مركز التدريب المتدرب، في نهاية كل دورة تدريبية، شهادة تفيد إتمام التدريب بنجاح. وتصدر الشهادة باللغة العربية، ويجوز إصدارها باللغتين العربية والإنجليزية.

مادة (١٢)

يحتفظ مركز التدريب بسجلات للمتقدمين للحصول على شهادة اجتياز دورة التدريب، تشتمل على المعلومات التالية:

١- تواريخ إقامة الدورات التي تم عقدها.

٢- أسماء المدربين.

٣- اسم وعنوان كل متدرب وصورة شخصية حديثة له، وصورة من جواز سفره.

٤- ساعات حضور كل متدرب.

٥- نسخ من درجات الاختبارات الداخلية التي تم عقدها بالمركز.

٦- نسخ من شهادات إتمام التدريب التي أصدرها المركز.

مادة (١٣)

يجوز بقرار من الوزير إلغاء الترخيص أو وقفه بصفة مؤقتة، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو إذا ارتكبت الشركة أي مخالفة لأحكام القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه أو هذا القرار.

ولذوي الشأن التظلم من قرار الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بقرار إلغاء الترخيص أو وقفه، بأي وسيلة تفيد العلم. ويبت الوزير في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه، ويكون قراره نهائياً.

مادة (١٤)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

وزير الـــدولة للشـــؤون الداخليـــة

صدر في : ١٤٣٤/٠١/١٥هـ

الموافـق : ٢٠١٢/١١/٢٩م

قرار وزير الداخلية رقم (٩) لسنة ٢٠١٢
بتحديد رسوم تراخيص شركات الخدمات الأمنية الخاصة والفحص الطبي للعاملين بها ومقابل استئجارها الأسلحة النارية وتراخيص مراكز التدريب الأمنية الخاصة وتقديم الاستشارات الأمنية

وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم مزاولة الخدمات الأمنية الخاصة،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى القرار الأميري رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩ بتعيين اختصاصات الوزارات،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي السادس لعام ٢٠١١ المنعقد بتاريخ ٢٠١١/٢/٩م.

قرر ما يلي:

مادة (١)

تحدد رسوم التراخيص التي تصدرها وزارة الداخلية لشركات الخدمات الأمنية الخاصة، ورسم الفحص الطبي للعاملين بها، ومقابل استئجارها الأسلحة النارية وتراخيص مراكز التدريب الأمنية الخاصة وتقديم الاستشارات الأمنية، وفقاً للجدول المرفق بهذا القرار.

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

وزيـــر الـــدولة للشـــؤون الداخليـــة

صدر في : ١٤٣٤/٠١/١٥هـ

الموافق : ٢٠١٢/١١/٢٩م

جدول

رسوم تراخيص شركات الخدمات الأمنية الخاصة والفحص الطبي للعاملين بها ومقابل استئجارها الأسلحة النارية وتراخيص مراكز التدريب الأمنية الخاصة وتقديم الاستشارات الأمنية

أولاً: رسوم التراخيص لشركات الخدمات الأمنية الخاصة:

م	البيان	مقدار الرسم بالريال
١	إصدار أو تجديد ترخيص خدمة أعمال الحراسة والخدمات الأمنية الخاصة	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
٢	إصدار أو تجديد ترخيص تجارة الاجهزة والمعدات الامنية وأجهزة ومعدات الإنذار والمراقبة وصيانتها.	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
٣	إصدار أو تجديد ترخيص خدمة نقل الأموال والأشياء الثمينة.	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
٤	إصدار أو تجديد ترخيص خدمة مركز النقد.	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
٥	إصدار أو تجديد رخصة حارس أمن.	(١٥٠) مائة وخمسون لمدة ثلاث سنوات
٦	إصدار ترخيص استئجار الأسلحة النارية والذخائر.	(١٠٠,٠٠٠) مائة ألف لمدة ثلاث سنوات
٧	تجديد ترخيص استئجار الأسلحة النارية والذخائر.	(٥٠,٠٠٠) خمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات

٨	إصدار ترخيص شراء الأسلحة النارية والذخائر.	(٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف لمدة ثلاث سنوات
٩	تجديد ترخيص الأسلحة النارية والذخائر.	(١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
١٠	إصدار ترخيص حمل الأسلحة النارية.	(٦٠,٠٠٠) ستون ألفاً لمدة ثلاث سنوات
١١	تجديد ترخيص حمل الأسلحة النارية.	(٥٠٠) خمسمائة لكل قطعة في السنة
١٢	إصدار ترخيص تغيير أجزاء الأسلحة النارية.	(٥,٠٠٠) خمسة آلاف لمرة واحدة

ثانياً: رسم الفحص الطبي للعاملين بشركات الخدمات الأمنية:

م	البيان	مقدار الرسم بالريال
١	الفحص الطبي للعاملين بشركات الخدمات الأمنية الخاصة، لدى اللجنة الطبية في إدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية.	(٥٠٠) خمسمائة للفرد

ثالثاً: مقابل استئجار الأسلحة النارية وأجزائها:

م	البيان	مقدار الرسم بالريال
١	بندقية	(٨٠٠٠) ثمانية آلاف لمدة ثلاث سنوات
٢	مسدس	(٥٠٠٠) خمسة آلاف لمدة ثلاث سنوات
٣	بدل تالف بندقية أو مسدس	(١٠٠٠) ألف
٤	بدل تالف واقي بندقية	(١٥٠) مائة وخمسون
٥	بدل تالف مخزن	(٢٢٠) مائتان وعشرون
٦	بدل تالف مجموعة الزناد	(٢٠٠) مائتان
٧	بدل تالف جسم بندقية رئيسي	(١٢٠٠) ألف ومائتان
٨	بدل تالف منظار	(١٠٠) مائة
٩	بدل تالف أخمص بندقية	(٣٠٠) ثلاثمائة

رابعاً: رسوم تراخيص مراكز التدريب الأمنية الخاصة وتقديم الاستشارات الأمنية:

م	البيان	مقدار الرسم بالريال
١	إصدار أو تجديد ترخيص مركز تدريب أمني خاص	(٣٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة ألف لمدة ثلاث سنوات
٢	إصدار أو تجديد ترخيص تقديم الاستشارات الأمنية	(١٠٠,٠٠٠) مائة ألف لمدة ثلاث سنوات

وزارة الداخلية
الأمن العام

Second: Fees of Medical Tests of Employees of Private Security Services Companies:

S	Description	Fees (In Riyals)
1	Medical Test of Employees of Private Security Services Companies, in the Medical Committee, Medical Services Department, Ministry of Interior.	(500) Five hundred per person

Third: Leasing Firearms and its Parts:

S	Description	Fees (In Riyals)
1	Rifle	(8000) Eight thousand for three years
2	Gun	(5000) Five thousand for three years
3	Replacement of a damaged rifle or gun	(1000) One thousand
4	Replacement of a damaged rifle's safety	(150) One hundred and fifty
5	Replacement of a damaged magazine	(220) Two hundred and twenty
6	Replacement of a damaged trigger set	(200) Two hundred
7	Replacement of a damaged main body of a gun	(1200) One thousand and two hundred
8	Replacement of damaged scopes	(100) One hundred
9	Replacement of damaged stocks	(300) Three hundred

Forth: Fees of Licenses of Security Training Centers and providing Security Consulting:

S	Description	Fees (In Riyals)
1	Issuing or renewing the license of Security Training Centers	(300,000) Three hundred thousand for three years
2	Issuing or renewing the license of providing security consulting:	(100,000) One hundred thousand for three years

Table

Licensing Fees of Private Security Services Companies, Medical Tests of its Employees, Licensing Fees of Leasing Firearms & Licenses of Security Training & Consulting Centers

First: Licensing Fees of Private Security Services Companies:

S	Description	Fees (In Riyals)
1	Issuing or renewing the license of guarding works and private security services.	(150,000) One hundred and fifty thousand for three years
2	Issuing or renewing the license of trading in security devices and equipment, alarming and monitoring devices and equipment and its maintenance.	(150,000) One hundred and fifty thousand for three years
3	Issuing or renewing the license of transferring money and valuables.	(150,000) One hundred and fifty thousand for three years
4	Issuing or renewing the license of Cash Center Service.	(150,000) One hundred and fifty thousand for three years
5	Issuing or renewing of security guard license.	(150) One hundred and fifty for three years
6	Issuing the license of Leasing Firearms and ammunition.	(100,000) One hundred thousand for three years
7	Renewing the license of leasing firearms and ammunition.	(50,000) Fifty thousand for three years
8	Issuing the license of purchasing firearms and ammunition.	(300,000) Three hundred thousand for three years
9	Renewing the license of firearms and ammunition.	(150,000) One hundred and fifty thousand for three years
10	Issuing the license of carrying firearms.	(60,000) Sixty thousand for three years
11	Renewing the license of carrying firearms.	(500) Five hundred for every item per year
12	Issuing the license of changing parts of firearms.	(5,000) Five thousand paid once

وزارة الداخلية
الأمن العام

Decision of the Minister of Interior No. (9) Of 2012
On Specifying the Fees of Licensing Private Security Services Companies, Medical Tests of its Workers, Leasing Fees of Firearms, Licensing Centers of Private Security Training & Providing Security Consultancy

Minister of Interior,

Having perused the Law No (19) of 2009 on Regulating the Provision of Private Security Services; and,
The Emiri Decree No (29) of 1996 on the decisions of the Council of Ministers that are to be submitted to the Emir for approval and issuance; and,
The Emiri Decree No. (16) of 2009 determining the competences of the Ministries; and,
The adoption of the Council of Ministers of the draft of this Decree in its regular sixth meeting of 2011, held in 9/2/2011

Has decided as follows:

Article 1

The fees of licenses issued by the Ministry of Interior for private security services companies, medical tests of its workers, leasing fees of firearms, licensing centers of private security training and providing security consultancy should be in accordance with the table attached to this Decision.

Article 2

All competent authorities, each within its own competence, shall execute this Decision, and shall be enforced from the date of being published in the Official Gazette.

Abdullah Bin Nasser Bin Khalifa Al Thani
State Minister of Interior Affairs

Issued on: 15/1/1434
Correspondent to: 29/11/2012

Article 13

By a decision of the Minister, the license may be cancelled or temporarily suspended, if the public interest so requires, or if the company committed any violation of the provisions of Law No (19) of 2009 referred to above or this decision.

The Parties concerned may appeal against the decision of the Minister within 15 days effective from the date of notification of the decision to cancel or suspend the license, by any mean. The Minister shall decide concerning the appeal within 30 days effective from the date of appeal submission , and his decision shall be final.

Article 14

All competent authorities, each within its own competence, shall execute this law, and shall be published in the Official Gazette.

Abdullah bin Nasser bin Khalifa Al Thani
Minister of State for Interior Affairs

Issued: 15/1/1434
Correspondent to: 29/11/2012

1. The Penal Code and the Criminal Procedure Code.
2. Law For Regulating the Provision of Private Security Services and its implementing decisions.
3. Writing reports (theoretically and practically).
4. Facilities security (theoretically and practically).
5. First Aid.
6. Fire and Civil Defense.
7. Ethics of security work.
8. Services of transferring and storing money.
9. Exercising and shooting.
10. Any other material determined by the Licensing Authority.

Article 11

Training Center holds at least one test for each trainee, in the approved course materials, and the passing grade shall be ~~no~~ not less than 70% in the test.

Training Center awards the trainee, at the end of each training course, a certificate stating the successful completion of the training. The certificate shall be issued in Arabic, and may be issued in Arabic and English.

Article 12

Training Center keeps records for the applicants applying to have a certificate of passing the training course that include the following:

1. Dates of the held courses.
2. Names of trainers.
3. Name and address of each trainee, a recent photograph and a copy of his passport.
4. Hours attended by each trainee.
5. Copies of the degrees of the tests that have been held in the center.
6. Copies of the certificates of passing the training course issued by the center.

2. Classrooms, halls for field training, separate tests halls, and all halls must accommodate the number of the trainees, and must be air-conditioned and furnished to the extent necessary to meet its purposes.
3. Male/ Female toilets and rest areas.
4. Fully equipped first aid room with a qualified paramedic.
5. Any other facilities required for the center's work.

The training center shall be subject to examination and inspection, at any time, by the Licensing Authority.

Article 9

The training center shall consider the following:

1. Using the training materials approved by the Licensing Authority.
2. Providing the required educational tools and materials for training.
3. Training and tests must be held in Arabic, and may be held in other languages for non-Arabic speakers.
4. The number of trainees in any class should not exceed 25 trainees, and the distance between each trainee and the other must be at least two feet in each direction.
5. The course period shall not be less than 40 hours, and shall be executed within 4 weeks.
6. The period of the approved course for the security staff license renewal shall not be less than 16 hours, and shall be executed in two consecutive days.
7. The training day shall not exceed 8 hours, and the training hour shall be no less than 45 minutes. The trainee must have a fifteen minutes break every two training hours, and forty minutes break to have lunch or dinner.
8. No training shall be held outside the training center's approved facilities, except with a written consent by the Licensing Authority.

Article 10

The course's curriculum, in the training center, must include teaching materials of security aspects and appropriate materials, specially the following materials:

Article 5

The person who works in field of security consulting must have the following:

1. Must hold a Secondary School Certificate or a diploma, or its equivalent, at least.
2. Must have an experience in the field of security for not less than fifteen years, or must hold a bachelor degree with an experience of not less than eight years, or holding a master's degree with an experience of not less than five years.
3. Must not have been disciplinary dismissed from a governmental authority.

Article 6

The person who works in the training center must have the following:

1. Age not less than twenty-six years old.
2. Must hold a Secondary School Certificate or its equivalent, at least.
3. Must have an experience in the field of police, security or Armed Forces for no less than five years.
4. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.
5. Must have received training for no less than two years.

Article 7

The Center of providing security consulting must have a sufficient number of qualified experts.

It must also have a suitable workplace with sufficient offices for the employees and the necessary devices to start their work.

Article 8

The training center must include the following:

1. Sufficient Offices for the administration staff and trainers.

2. All the company owners must enjoy good conduct and attitude .

3. None of the company owners should have been convicted of an offence, a crime against State security, or a crime involving moral turpitude or dishonesty, even if he has been rehabilitated.

Article 3

The application for the license to provide private security services or security consulting shall be applied by the concerned person or his legal representative to the Licensing Authority on the form provided for that purpose accompanied by the supporting documents, based on the requirements set by the Licensing Authority, including the company's profile and work plan for the training center or to provide security consulting.

The Licensing Authority shall respond to the application within fifteen days from the date of submission, and the expiry of such period without a reply shall implicitly signify rejection of the application.

The concerned persons may appeal to the Minister against the decision of rejection within 15 days effective from date of notification, by any means confirming its receipt, or the date of the implicit rejection.

The minister shall decide regarding the appeal within 30 days effective from the date of appeal submission , and his decision shall be final.

Article 4

A license shall be issued for a period of three calendar years, from the date of issuance, renewable for a period or other similar periods.

Decision of the Minister of Interior No. (8) Of 2012 on the Conditions & Procedures For Licensing to Establish Private Security Centers & Provide Security Consultancies & Regulating its Work

Minister of Interior,

Having perused the Law No (19) of 2009 For Regulating the Provision of Private Security Services,
The Emiri Decree No (29) of 1996 on the decisions of the Council of Ministers that are to be submitted to the Emir for approval and issuance,
And the adoption of the Council of Ministers for the project of this decree in its regular meeting (5) of 2011, held in 2/2/2011;

Has decided as follows:

Article 1

In applying the provisions of the present Decision, the following terms and expressions shall denote the meanings indicated next to each of them, unless the context indicates otherwise:

Ministry:	The Ministry of the Interior.
Licensing Authority:	The Competent Administrative Unit in the Ministry.
Training Center:	Private training institute or center certified by the Licensing Authority.
Security Consulting:	Provide technical advice and opinion in the field of security services and not inconsistent with the laws enforce.

Article 2

To issue a license to provide private security training services or security consulting, the following is required:

1. The company should be a Qatari company-, and all its owners must be Qatari.

Article 17

The Security Guard may, with the approval of the Licensing Authority, carry and use batons or sticks that are no longer than twenty-four inches or sixty centimeters, as well as restraint tools, provided that he is trained to use them and are given to him by the company.

Article 18

If the license is canceled or not renewed, the Company shall terminate all the contracts related to the security services canceled, inform its contractors, adjust the legal status of all its employees, and take all necessary measures to terminate the business within sixty days from the date of cancellation or non-renewal.

Article 19

All competent authorities, each within its own jurisdiction, shall implement this decision. The decision shall be published in the Official Gazette.

Abdullah bin Nasser bin Khalifa Al-Thani
Minister of State for Interior Affairs

Issued: 15/1/1434
Correspondent to: 29/11/2012

3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.
4. His height must be not less than 165 cm.
5. Should pass a training course in the field of 'Money Transfer', that includes the requirements of Money Transfer Service and the requirements of Cash Center Service.

Eighth: Security Officer:

1. Must hold a Secondary School Certificate or its equivalent, at least.
2. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Article 15

The company may appoint a temporary Security Guard, who is not sponsored by the company, after the approval of the Licensing Authority, considering the following:

1. Submit a "No Objection Certificate" from the sponsor for secondment or work for a specific period of time according to the provisions of Law No. (4) of 2009 on Regulating Expatriates' Entry, Exit, Residence and Sponsorship.
2. Must fulfill all the conditions of the Security Guard, set forth in Clause "Sixth" of the preceding Article.
3. To be employed to secure festivals and exhibitions only and during the period of its organization.

Article 16

The company must provide the following tools for the Security Guard:

1. Special outfit with the distinctive logo of the company printed on it. The name of the company and the word "Security" in Arabic and English shall be printed on the front and back of the outfit, in the size determined by the Licensing Authority.
2. ID card issued by the company.
3. Communication device .
4. At least (2) pens.
5. Small notebook to take notes.
6. Any other equipment determined by the Licensing Authority.

1. Must hold a bachelor degree, or its equivalent at least, in engineering or science, in one of the following majors: (Electronics- Computer- Communications)
2. Must have an experience in the major for not less than ten years, three years of which at least should be in the State.
3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Third: Security Control Systems Engineer:

1. Must hold a bachelor degree, or its equivalent at least, in engineering or science, in one of the following majors: (Electronics- Computer- Communications)
2. Must have an experience in the major for not less than five years.
3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Fourth: Security Control Systems Technician:

1. Must hold a Secondary School Certificate and a diploma in a technical field or its equivalent, at least.
2. Must have experience in the major for not less than two years, or has a certificate from a recognized technical training center.
3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Fifth: Guards Supervisor:

1. Must hold a Secondary School Certificate or its equivalent, at least.
2. Must have an experience in the field of police, security or Armed Forces for not less than five years, two years of which at least should be in the State.
3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Sixth: Security Guard

1. Must hold an **educational qualification** that is acceptable by the Licensing Authority.
2. Must have an experience in the field of police, security or Armed Forces for not less than two years, or has a certificate from a recognized security training center.

Seventh: Money Transfer Security Guard:

1. Must hold a **educational qualification** that is acceptable by the Licensing Authority.
2. Must have an experience in the field of police, security or Armed Forces for not less than two years, or has a certificate from a recognized security training center.

3. Managing Director
4. Four Treasurers
5. Accountant
6. Communications Equipment Technician
7. Security Surveillance Equipment Technician
8. Eight Security Guards

Fifth: Manufacturing Security Surveillance Cameras and Devices Company:

1. Executive Director
2. Security Control Systems Expert
3. Security Control Systems Engineer
4. Security Control Systems Technician

Sixth: Trade of Security Surveillance Cameras and Devices Company:

1. Executive Director
2. Security Control Systems Engineer

Seventh: Import security surveillance cameras and devices Company:

1. Executive Director
2. Security Control Systems Engineer

Eighth: Install, operate and maintain security surveillance cameras and devices Company:

1. Executive Director.
2. Security Control Systems Engineer
3. Security Control Systems Technician

Article 14

Subject to the conditions set forth in Article (11) of Law No. (19) of 2009 referred to above, the nominated employees of the following jobs must fulfill the conditions indicated next to each of them:

First: Managing Director Job:

1. Must hold a Secondary School Certificate or its equivalent, at least.
2. Must have an experience in the field of police, security or Armed Forces for no less than fifteen years, or ten years for university graduates.
3. Must be fluent in Arabic and English or at least one of them.

Second: Security Control Systems Expert:

Article 13

The minimum limit of the qualified personnel to be employed in each company shall be as follows:

First: Guarding and Security Services Company:

1. Managing Director
2. Executive Director
3. Security Director
4. Operations Director
5. Guards Supervisor
6. Shift Officer
7. Security Officer
8. Security Guard
9. Driver

Second: banks Supporting services Company:

1. Managing Director
2. Executive Director
3. Guards Supervisor
4. Teller
5. Accountant
6. Electronic teller
7. Locks Engineer (Kaba Locks)
8. Communications Equipment Technician
9. Security Guard

Third: Money Transfer Service Company:

1. Managing Director
2. Fleet Manager
3. Communications Equipment Technician
4. Security Surveillance Equipment Technician
5. Accountant
6. Three Security Guards to transfer money ~~to~~ for each vehicle
7. Driver

Fourth: Cash Center Service Company:

1. Managing Director
2. Operations Director

4. Notifying the Licensing Authority or its representative immediately by phone in case of suspecting an attack on the vehicle or if it is subject to any risk, and after completing the mission.

Article 12

The vehicles which the company use for transferring the money must fulfill the following conditions and specifications :

1. The vehicle must be armored from all sides to resist any possible attack, emergency or fire. The degree of protection should be not less than (G2), according to British Standards (BS 5051) or equivalent.
2. It should be divided internally into two parts at least
3. It should have at least one door to enter and exit the vehicle, and an opening in the vehicle's roof for evacuation from the front or the rear of the vehicle, in addition to the doors of the driver and staff.
4. It must be equipped in a way that allows the driver to have a full 360 degrees view of the area outside it.
5. It must be equipped with front, rear and internal cameras to record all that happens inside and outside it.
6. It must be equipped with a device that allows the company a direct and continuous monitoring and tracking of vehicle's location.
7. It must be equipped with communication devices to allow the staff inside it to contact the company in case of emergency.
8. It must be equipped with alarming and alerting devices to be used in the event of an attack.
9. It must be equipped with tools for emergencies to handle sudden malfunctions
10. Each internal section of the vehicle must be equipped with air conditioners, suitable seats and safety belts for all the staff including the security guard.
11. It must be equipped with a trip Recorder.
12. It must pass the security test successfully.
13. It shall have a 'motor vehicle license' from Traffic Department.
14. any other specifications specified by the Licensing Authority.

The Licensing Authority is responsible for inspecting, reviewing and approving those equipment after confirming its compliance with the conditions and specifications.

Article 8

Subject to the provisions of Article (12) of Law No. (19) of 2009 referred to above, the licensed company may operate in all the State's areas, provided it meets the requirements and procedures prescribed in the other authorities in the State, including the approval of Qatar Central Bank for the security services related to the Cash Center.

Article 9

The company must display the phrase: "Private Security Service Company", added to it the company's name, logo, address and phone number on the vehicles used in the provision of its services.

Article 10

The office of the company responsible of the Cash Center Service or Money Transfer Service must be equipped with the following:

1. Administration Offices.
2. Control room equipped with surveillance and communication means, in accordance with the approved international standards.
3. A safe area to receive vehicles.
4. Armored safe that comply with the specifications approved by Qatar Central Bank.
5. The Licensing Authority shall review and approve such equipment.

Article 11

The company licensed to transfer money is committed to the following:

1. Send a daily report to the Operations Department in the Ministry , before eight o'clock in the morning, on the movements of all its vehicles working in transferring money and the routes taken to the intended destinations, according to the form prepared for this purpose.
2. Use transferring money boxes that are approved specifically by the Licensing Authority.
3. Inform the Licensing Authority by telephone in the event of an accident or breakdown of the vehicle, stating the amount of money in the vehicle and its location. The company shall send, within (24) twenty-four hours, a written report with the details of the incident to the Licensing Authority.

Article 3

The application for the license to provide private security services is submitted accompanied with the following documents:

1. The company's profile and work plan, in accordance with the requirements specified by the Licensing Authority.
2. Copy of the Commercial Register of the company.
3. Copy of the ID card or passport, personal photo and the CV that contains the qualifications and security experience of all the company's owners.
4. Certificates of Good Conduct for all the company's owners.

Article 4

The company is committed to the licensed service, and shall keep the license in its office and display it in a prominent place in the office.

Article 5

The owner of the company or his legal representative shall inform the Licensing Authority, within seven days from the date of changing the company's title or office address.

Article 6

The company is not allowed to contact the Licensing Authority ~~but~~ ,except through the Managers and Supervisors approved by the Licensing Authority.

Article 7

The company is not allowed, when advertising their services, to use any names or terms related to the security services, in particular the following:

1. Police.
2. Intelligence.
3. Investigation
4. Officer.
5. Police Officer.

Security Monitoring Devices:	Any device intended for transferring and recording images in order to monitor security aspects.
Security Control System:	Any technical system that contains several security surveillance equipments to provide security coverage for a specific area.
Money Transfer Security Guard:	The employee who guards, manages or supervises transferring money.
Security Officer:	The employee who carries out an administrative security job in the company.
Security Guard:	The employee who carries out security work within the limit of the security services provided by the company.
Safe Area:	Police departments and stations, the Licensing Authority Office, Qatar Central Bank, banks and other areas specified by the Licensing Authority.
Flight Recorder (Black Box):	A recording device placed inside a box made of solid material and installed inside the Money Transfer Vehicle, used to record the vehicle speed and the wireless calls made between the vehicle and the Control Center in the Ministry.

Article 2

The private security services, that are licensed, are determined as follows:

1. Guarding work and security services.
2. Support services to Banks.
3. Money Transfer Service.
4. Cash Center Service.
5. Manufacturing security surveillance cameras and devices.
6. Trade of security surveillance cameras and devices.
7. Import security surveillance cameras and devices.
8. Install, operate and maintain security surveillance cameras and devices.

Decision of the Minister of Interior No. (7) Of 2012
On Defining Private Security Services, and Licensing Private Security Services Companies controls, and Regulating its Work

Minister of ~~the~~ Interior,

Having perused Law No. (19) of 2009 on Regulating the Provision of Private Security Services,
The Emiri Decree No. (29) of 1996 on the decisions of the Council of Ministers that are to be submitted to the Emir for approval and issuance,
And the adoption of the Council of Ministers for the draft of this decree in its regular meeting (5) of the year 2011, held in 2/2/2011;

Has decided as follows:

Article 1

In applying the provisions of this Decision, the following terms and expressions shall denote the meanings indicated next to each of them, unless the context indicates otherwise:

Ministry:	The Ministry of Interior.
Minister:	The Minister of Interior.
Licensing Authority:	The Competent Administrative Unit in the Ministry.
Company:	Private Security Services Company.
Money:	Money, valuables, tradable securities and financial bonds.
Money Transfer Service:	Security service for transferring money.
Supporting Services to Banks:	Commercial activity assistant to the bank's activities in regard of accounting services, exchange services, programming, maintenance, managing and refilling of ATM machines, collecting cash from customers, depositing in banks, and saving banks documents.
Cash Center Service:	Security service to receive, count, store and save money.
Money Transfer Vehicle:	The vehicle is prepared to transfer money, consistent with the specifications and conditions set forth in Article (12) of this decision.

وزارة الداخلية
الأمن العام

3. If a member of private security services is diagnosed with a health or mental problem preventing him from carrying a firearm anymore.

Article (9)

The company licensed to provide private security services should keep regular registries where, on daily basis, illustrating the names of the members of private security services who received firearms, ammunition, its type, amount and hour and date of its receipt and turn-in, stating what has been used of them and any other data necessary.

Article (10)

The employees of the Licensing Authority have the right to access, at any time, the premises of the private security companies to review the registries and records of firearms and ammunition and its storage space and take inventory of it to ensure the company's compliance with the provisions of Law No. (19) of 2009 referred to, and this decision, and shall report on the matter to the Minister of Interior or his authorized representative, accompanied by appropriate recommendations.

Article (11)

All competent authorities, each within its own competence, shall implement this decision. The decision shall be published in the Official Gazette.

Abdullah Bin Nasser Bin Khalifa Al Thani
Minister of State for Interior Affairs

Issued: 13/8/1432
Correspondent to: 14/7/2011

Article (4)

A member of private security services should not start shooting but after following these procedures:

1. Giving an audible verbal warning, using a firearm, in case of non-stop of assault or resisting.
2. Firing a shot into space, in case it was not possible to deliver the verbal warning to the hearing of the offender or resistant.

In all cases the firing shall be, according to an explicit order given by the force's commander, if present, toward the leg.

Article (5)

No member of private security service may shoot unless it is absolutely necessary, and providing that it is the only way to prevent infringement, or resistance, to the extent necessary to achieve the purpose and implementation of duties, and after exhausting all other means available.

Article (6)

The Director of the company licensed to provide private security services must file a full report on the incident of each case of using firearms to the Licensing Authority within a period not exceeding six hours from the time of the incident.

Article (7)

In case of a loss of firearms or ammunition, theft or attempted theft of any of them, a member of private security services who received the firearm or ammunition should contact the nearest police station, and the director of the company provide a full report to the licensing authority, during the period not exceeding twenty-four hours from the time of the incident.
in this regard .

Article (8)

The Director of the company licensed to provide private security services should inform the Licensing Authority with the following:

1. Termination of the service of any member authorized to carry a firearm.
2. The company's desire not to allow a member to carry a firearm anymore.

Decision of the Minister of Interior No. (4) Of 2011
On Controls of Usage, Carrying, Maintenance & Inspection of Firearms & Ammunition by Members of Private Security Service Companies.

The Minister of State for Interior Affairs,

After reviewing the law No. (14) of 1999 on Firearms, Ammunition and Explosives; and,
The Law No. (19) of 2009 on Regulating the Provision of Private Security Services; and,
The Emiri Decree No. (29) of 1996 on the decisions of the Council of Ministers that are to be submitted to the Emir for approval and issuance: and,
The adoption of the Council of Ministers for the project of this Decree in its regular meeting (17) of 2006, held on 10/5/2006,

Has decided as follows:

Article (1)

Private security services companies should provide members of private security services, who are authorized to carry and to use firearms and its ammunition, with sufficient, periodical, theoretical and practical training on the status, usage and keeping of firearms and ammunition supplied to them.

Training shall take place in the Police Training Institute, or in a place approved by the Licensing Authority.

In all cases, members of private security services who are authorized to carry firearms should carry with them a valid license issued by the competent authority.

Article (2)

Members of private security services who are authorized to carry firearms may not carry their firearms other than times and places of their duties.

Article (3)

Members of private security services may not use their firearms except in cases where the right of self-defense is exercised as specified by Articles (49) and (50) of the Penal Code.

وزارة الداخلية
الأمن العام

Decision of the Minister of Interior No. (16) Of 2009
On Defining the Licensing Authority and the Competent Authority to Implement the Law For Regulating the Provision of Private Security Services

Minister of Interior,

Having perused the Law No (19) of 2009 For Regulating the Provision of Private Security Services; and,
The Emiri decree No (6) of 2001on appointing the State Minister for Internal Affairs to sign some ministerial decisions; and,
The Emiri Decree No. (16) of 2009 determining the Ministries competence,

Has decided as follows:

Article (1)

Without prejudice to the provisions of Article (2) of this Decision, Public Guards Department is the competent authority to implement the Law for Regulating the Provision of Private Security Services and its executive decisions.

Article (2)

General Administration of Public Security is the authorized Authority set forth in Articles (2), (5/ second paragraph), (11/ clause 5), (12), (17), (21) of Law No (19) of 2009 referred to above.

Article (3)

Any provision contradicts the provisions of this law shall be repealed.

Article (4)

All competent authorities, each within its own competence, shall execute this law, and shall take effect from the date of entry into force of Law No. (19) of 2009 referred to above.

Article (24)

The Minister shall issue the decisions required for the implementation of the provisions of this law, including specifying the fees of the licenses set forth herein.

Article (25)

All competent authorities, each within its own competence, shall execute this law, and shall be published in the Official Gazette.

Tamim Bin Hamad Al-Thani
Deputy Emir of the State of Qatar

Issued at the Amiri Diwan: 1/11/1430
Correspondent to: 20/10/2009

Article (21)

Private security services companies or other natural or legal persons are not allowed to establish private security training centers or provide security consultation , except under license from the Licensing Authority, in accordance with the procedures and conditions determined by a Ministerial decision.

Article (22)

Without prejudice to any more severe penalty provided by another law, a person who violates any of the provisions of Articles (2/ first paragraph), (8), (9/ first paragraph), (13), (14), (15/ first paragraph), (16/ first paragraph), (17), (18/ second and third paragraphs), (19) and (21) of this law, shall be punished with an imprisonment sentence not exceeding one month and a fine no less than (20,000) twenty thousand Riyals and not exceeding (100,000) one hundred thousand Riyals, or with either penalties.

The court may order, besides the prescribed penalty, to suspend the license for a period not exceeding one year or to cancel it.

The penalties, in its minimum and maximum limits, shall be doubled in the case of recidivism. The accused shall be regarded as recidivist if he commits a similar offence within five years from the date of the execution of the sentenced penalty or its extinction because of the elapse of the statute of limitation period.

Article (23)

Private security services companies, existing on the date of implementing this law, shall conciliate their situations according to the provisions of this law, within one year from the date of the enforcement of this law.

Article (18)

Private security services companies are subject to the control and inspection of the Licensing Authority in a manner deems appropriate.

Private security services company must provide security-related information which it may obtain during conducting their work to the Ministry.

Such companies must provide information or data required by the Licensing Authority

Article (19)

Private security services companies may not intervene in any dispute occurred between the contracting facility and its workers , and that shall not prevent them from protecting the facility, its properties, employees or visitors from being attacked by those workers .

Article (20)

By a decision of the Minister, the license may be cancelled or temporarily suspended, if the public interest so requires, or if the company committed any violation of the provisions of this law, and the revocation of the license shall entail cancelling the commercial register of the company.

The parties concerned may appeal against the decision of the Minister to the Prime Minister within 30 days effective from the date of notification, by a registered mail accompanied with the decision's issue date. The appeal shall be settled within thirty days from the date of its submission. The absence of response during this period shall be deemed a refusal of the appeal.

Also by a decision of the Minister, and if the public interest so requires, the license of carrying firearms by members of the private security services may be cancelled.

Article (14)

Private security services companies may, under the supervision and control of the Licensing Authority, use wireless devices on frequencies of their owns, ensuring that there are no contradictions with the requirements ***of public security****, after obtaining the necessary license, in accordance with the provisions of the Telecommunications Law mentioned above.*

Article (15)

Private security services companies may hire firearms and its ammunition from the Ministry, on a case-by-case basis, under license from the Minister, specifying the terms and conditions of the hiring, and conditions of storing the firearms and its ammunition and the date of returning them to the Ministry.

Those companies may also purchase or import firearms and its ammunition through the authorized entities , under license from the Minister, specifying the types and quantities of the firearms and ammunition and the duration of the license.

The Director of the company shall be responsible for maintaining the firearms and its ammunition in a safe place, approved by the Licensing Authority.

Article (16)

Members of private security services are prohibited to carry firearms or make any change to its parts, without an authorization from the Minister.

A decision on the terms and controls of carrying and using firearms and its ammunition and its maintenance and inspection shall be issued by the Minister.

The Minister shall specify the terms and controls of using tools, means and tasks of other guarding.

Article (17)

Each private security services company shall have its distinctive logo with the following phrase prominently printed "Private Security Services Company", its own uniforms and identification cards, all of which is approved by the Licensing Authority. The uniform shall not be identical to the uniform of police, Qatar Armed Forces or any other military authorities.

Article (11)

A member of a private security service should met the following: :

1. Should not be less than 18 years old of age.
2. Should be respectable and reputable.
3. Should not have been sentenced to imprisonment for longer than 6 months, even if he has been rehabilitated, or involved in a crime against State security. Non-Qatari shall submit his criminal record document devoid of crimes and certified by the Qatari Embassy in his country.
4. Should pass a medical examination, determined by the Minister, based on a suggestion of the medical committee of the Ministry.
5. Should complete a training course in one of the accredited training centers determined by the Licensing Authority. Those who served in the Police Force, Qatar Armed Forces or any other military authorities are exempted from this requirement.

Article (12)

The relationship between the private security services company and the service requester should be determined by a contract concluded between them, this contract should be approved by the Licensing Authority.

Private security services company commences its work within the limits of place or facility contracted to provide security services to it, and its work is not extended beyond the scope of the place or facility unless the service's nature or type require that.

The Licensing Authority provide model contracts for private security services to be used for guidance and contracting purposes.

Article (13)

Members of private security services should carry out their work in accordance with the applicable legislation of the State, and within the limits of the contracted services, and must seek the assistance of police and provide them with information and assistance, and cooperate with them when necessary.

Article (6)

A licensing shall be issued for a period of three calendar years, from the date of its issuance, this may be renewable for other similar period or periods.

Article (7)

Itmay not register private security service companies before obtaining a prior approval from the Minister.

Article (8)

The ownership of private security Services Company shall not be transferred in whole or in part, or any action thereon, except after obtaining prior approval from the Minister.

Article (9)

The managing director of a private security services company must be a Qatari Officer who had previously served in the Police Force, Qatar Armed Forces or any other military authorities.

The Minister may exclude some companies from this requirement, depending reasons he estimates for each case.

Article (10)

A decision of the Minister, shall determine the minimum number of people employed by the private security services company to provide private security services, as well as the means, tools, tasks and other prerequisites that should be available for the Company, in accordance with authorized security service or services.

Article (2)

It's not allowed to provide private security services but by private security services companies after obtaining a license on that from the Licensing Authority, and in accordance with the provisions of this Law. The license specifies the service or services that are licensed.

Article (3)

It's not allowed for the objective of the company, licensed in accordance with the provisions of this Law, to include any objectives other than providing private security services.

Article (4)

To issue a license to provide private security services, the following is required:

1. The company shall be Qatari , and all its owners must be Qatari.
2. The company owners must be respectable and reputable.
3. Any of the company owners should not have been convicted of an offence, a crime against State security, or a crime involving moral turpitude or dishonesty, even if he has been rehabilitated.

Article (5)

An application for a license to provide private security services shall be applied to by concerned person or his legal representative to the Licensing Authority on a form provided for that purpose accompanied with supporting documents. .

The Licensing Authority shall determine the application within fifteen days from the date of submission, and the expiry of such period without a reply shall implicitly signify rejection of the application .

The concerned person may appeal against a decision of rejection to the Minister within 30 days effective from the date of notification, by a registered mail accompanied with the decision issue date, or the date of the implicit rejection.

The Minister shall decide on the grievance within 30 days effective from the date of grievance submission, whose decision shall be final.

Law No (19) of 2009
For Regulating the Provision of Private Security Services

We, Tamim Bin Hamad Al-Thani, Deputy Emir of the State of Qatar,

Having perused the Constitution,
Law No.(14) of 1999 on Weapons, Ammunition and Explosives, and its amending laws thereof,
Commercial Companies Law issued by Law No. (5) of 2002, , and its amending laws thereof,
Labor Law No. (14) of 2004, and its amending laws thereof,
Telecommunications Law issued by Decree Law No. (34) of 2006,
The Proposal of the Minister of Interior,
The draft law submitted by the Council of Ministers; and
After consulting the Shoura Council,

Have issued the following Law:

Article (1)

In applying the provisions of the present Law, the following terms and expressions shall denote the meanings indicated next to each of them, unless the context indicates otherwise:

Ministry:	The Ministry of Interior
Minister:	The Minister of Interior
Licensing Authority:	The competent authority in the Ministry, as determined by the Minister.
Private Security Services:	Services of guarding and protecting facilities and individuals, and other services determined by the Minister.
Private Security Services Companies:	Licensed companies to provide private security services, according to the provisions of this law.

وزارة الداخلية
الأمن العام

In The Name of Allah,
The Most Gracious, The Most Merciful

وزارة الداخلية
الأمن العام

MINISTRY OF INTERIOR
Gen. Directorate of Public Security
General Guards Dept.

Law No (19) of 2009

For Regulating the Provision of Private Security Services

&

Its Implementing Ministerial Decisions

4th Edition